الأمم المتحدة S/2020/1297

مجلس الأمن

Distr.: General
28 December 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من ممثلي ألمانيا والجمهورية الدومينيكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود ألمانيا والجمهورية الدومينيكية، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إطلاعكم على المذكرة الموجزة لوقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي (انظر المرفق) بشأن الموضوع التالي:

- الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه سينغر **ويزينغر**
السفير
والمبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية لدى مجلس الأمن

(توقيع) كريستوف **هويسغن**
الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جوناثان **ألن**
القائم بأعمال المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة

060121 050121 20-17803 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 15 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من ممثلي ألمانيا والجمهورية الدومينيكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن

موجز وقائع الاجتماع الذي عُقد بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعا بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمع الأعضاء إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعقبها عرض عام للتوصيات الرئيسية التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وملاحظات إضافية أدلى بها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

وطرح أعضاء مجلس الأمن أسئلة عن أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ووباء الإيبولا على حالة النساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجهود التصدي التي تبذلها البعثة في هذا الصدد، والعقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الوساطة في النزاعات المحلية ووضع استراتيجية جديدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمشاريع المقررة لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة وتعليمها وتوفير فرص العمل لها. وطرح أعضاء المجلس أيضا أسئلة عن مدى مراعاة المنظور الجنساني والشمول في الخطط الانتقالية للبعثة، والجهود المبذولة لكفالة ألا تقوض عمليات انسحاب القوات العمل الذي تقوم به البعثة في مجال المساواة بين الجنسين وحماية المرأة، واحتياجات البعثة من القدرات فيما يتعلق بحفظة السلام من النساء والخبرة في الشؤون الجنسانية. وركزت أسئلة أخرى على مدى مراعاة الشؤون الجنسانية عند تقديم المساعدة الإنسانية وعلى منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما في ذلك الخطوات التالية المتخذة بعد أن قامت البعثة مؤخرا بمسح الأماكن التي تنطوي على مخاطر عالية من العنف الجنسي والجنساني.

ويرد فيما يلي موجز للنقاط الرئيسية التي أثيرت خلال الاجتماع:

- دعمت البعثة مشاركة المرشحات في الانتخابات الوطنية السابقة. وهناك 21 امرأة من أصل 109 من أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين، أي 19 في المائة، وهي زيادة ملحوظة مقارنة بنسبة 4,6 في المائة في عام 2006. وفي حين لم تتحقق سوى مكاسب صغيرة فيما يتعلق بتمثيل المرأة في المجلس الوطني، فإن للمجلس قيادة نسائية للمرة الثانية. وثمة 12 امرأة من أصل 66 عضوا من أعضاء الحكومة، أي بنسبة 18 في المائة، مقارنة بنسبة 10 في المائة في الحكومة السابقة. وتواصل البعثة جهودها الرامية إلى توسيع نطاق الحيز السياسي للمرأة، بما في ذلك من خلال معالجة أوجه التفاوت في التغطية الإعلامية. فعلى سبيل المثال، نظمت البعثة تدريبا بشأن توفير تغطية للمرأة في المجال السياسي تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية وغير متحيزة لأكثر من 500 صحفي، 42 في المائة منهم من النساء، وزادت بشكل كبير من وقت البث المخصص للمشارِكات في البرامج التي تبثها محطة راديو أوكابي الإذاعية التابعة للأمم المتحدة. ونظمت

البعثة أيضا حلقات عمل بشأن الميزنة والتشريعات المراعية للمنظور الجنساني لمندوبي مجالس المقاطعات المنتخبين حديثا والسلطات الإدارية الأخرى، ودعمت الجهود التي يبذلها المجتمع المدني لزيادة الإدماج السياسي للمرأة، مما أفضى إلى تعيين زعيمتين تقليديتين في مقاطعتي كيفو الجنوبية والكونغو الوسطى.

- وأبدت الحكومة التزاما قويا بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وساعدت الأمم المتحدة الحكومة في وضع الصيغة النهائية لخطة عملها الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وصدقت الحكومة في آب/أغسطس 2020 على الخطة التنفيذية ذات الصلة التي تفصّل الإجراءات التي يتعين اتخاذها على مدى فترة أربع سنوات.

- وتواصل البعثة تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني النسائية والوسيطات وبانيات السلام، وستشركهن في النهج الجديد الذي تتبعه البعثة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي يركز على إعادة الإدماج القائمة على أساس المجتمع المحلي أكثر من تركيزه على إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة.

- ولا تزال النساء والفتيات يتأثرن بالنزاع العنيف في شرق البلد ويتعرضن لمجموعة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي. وتتمثل استراتيجية البعثة في إشراك النساء بوصفهن أطرافا فاعلة رئيسية في حماية أنفسهن وذلك عن طريق تعزيز تولي المرأة أدوارا قيادية في آليات منع نشوب النزاعات وتعزيز مشاركتها وتمثيلها فيها. ومن المهم بصفة خاصة زيادة مشاركة المرأة في شبكات الإنذار المحلية. وفي بعض المناطق، بلغت نسبة إنذارات الحماية الدقيقة الواردة من النساء 60 في المائة.

- وجمهورية الكونغو الديمقراطية هي الحالة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن التي تنطوي على أكبر عدد من الأطراف التي توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابها أنماطا من الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر 2020، تحققت الأمم المتحدة من 777 حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2020/487). وقد ارتكبت معظم الانتهاكات جماعات مسلحة غير تابعة للدولة وارتُكب ربع الانتهاكات من جانب جهاز أمن الدولة. وفي عام 2019، وثقت الأمم المتحدة 409 1 حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، مما يمثل زيادة بنسبة 34 في المائة مقارنة بالعام السابق، الذي شهد أكبر عدد من الحالات منذ عام 2011. وبسبب النقص المزمن في الإبلاغ بسبب الوصم والخوف من الانتقام ومحدودية تغطية الخدمات، يُعتقد أن هذه الأرقام ليست إلا جزءا صغيرا من الحالات الفعلية. وترتبط هذه المستويات من العنف الجنسي بديناميات السلام والأمن الأوسع نطاقا، بما في ذلك تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والنزاعات العرقية التي طال أمدها، وعدم اكتمال عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الوطني، وعدم اتساق الرقابة على قوات الأمن، والتشريد الجماعي للسكان، ودورات العنف التي يفلت المسؤولون عنها من العقاب.

- وقد ضـــاعفت الحكومة جهودها في مجال مكافحة الإفلات من العقاب ومنع العنف الجنســـي المتصـل بالنزاعات، بما في ذلك من خلال إطلاق خطة عمل الشـرطة الوطنية الكونغولية بشـأن مكافحة العنف الجنسي، التي تم التوقيع عليها بعد استمرار جهود الدعوة التي بذلتها البعثة والممثلة الخاصـــة للأمين العام المعنية بالعنف الجنســـي في حالات النزاع. وعلاوة على ذلك، وقع رئيس الوزراء إضـــافة أُلحقت بالبيان المشـــترك الصـــادر عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة بشـأن مكافحة العنف الجنسـي في حالات النزاع لعام 2013. وأجرت البعثة أيضـا عملية مسح للمناطق الشديدة الخطورة على النساء والفتيات فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة والعنف الجنسـي والجنسـاني وسـائر انتهاكات حقوق الإنسـان في كيفو الجنوبية وكيفو الشـمالية. وتتعاون القوات العسـكرية التابعة للبعثة مع النسـاء المحليات في هذه المناطق، ويؤدي حفظة السـلام من النساء دورا بالغ الأهمية في بناء الثقة مع المجتمعات المحلية.

- وقد أُحرز تقدم قضـائي في مكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسـي المتصـل بالنزاعات، ولا سيما في إطار نظام القضاء العسكري. وعدد محاكمات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات هو الأعلى في جمهورية الكونغو الديمقراطية مقارنة بأي بلد آخر يقوم برصـده مكتب الممثلة الخاصـة للأمين العام المعنية بالعنف الجنســـي في حالات النزاع. وعقب الإنجاز الهام المتمثل في إدانة بوســكو نتاغاندا من جانب المحكمة الجنائية الدولية، أدين كوكوديكو، قائد أحد فصـــائل الجماعة المسـلحة، بتهمة ارتكاب جرائم ضـد الإنسـانية، بما في ذلك العنف الجنسـي المنهجي، من جانب محكمة عسكرية في كيفو الجنوبية.

- وخلال جائحة كوفيد-19، اتخذت البعثة مبادرات متعددة لمكافحتها. وتؤدي النســـاء دورا هاما في نقل الرســـائل المتعلقة بكيفية كبح انتشـــار الفيروس. وتقدم البعثة أيضـــا الدعم التقني والمالي إلى الحكومة والسلطات الإدارية، بما في ذلك دعم وزارة الدولة المسؤولة عن الشؤون الجنسانية في وضـع وثيقة اسـتراتيجية بشـأن الإجراءات ذات الأولوية المتصـلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسـلام والأمن في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19.

- وقامت الممثلة الخاصـــة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيســـة البعثة، في معرض التأمل في تجربتها الشـخصـية في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام 2008، بتسـليط الضـوء على التقدم المحرز في الخطـة المتعلقـة بـالمرأة والســـلام والأمن منـذ ذلـك الحين. ولاحظـت أن ما شهدته السنوات الاثنتي عشرة الماضية يبيّن أن دور المرأة في النهوض بالسلام والأمن ومشاركة الأمم المتحدة في هذه المسألة قد شهدا تحولا أساسيا في الاتجاه الصحيح.

وقُدمت خلال إحاطتها[1] التوصيات التالية سواء من جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرســمي، أو مكتب الممثلة الخاصـــة للأمين العام المعنية بالعنف الجنســـي في حالات النزاع، أو الممثلة الخاصـة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ضـوء المفاوضـات المقبلة بشـأن ولاية البعثة والاستراتيجية المشتركة التي وضعتها البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن المرحلة الانتقالية للبعثة، ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بما يلي:

(1) هذه التوصـيات هي اقتراحات من المشـاركين من جانب الأمم المتحدة في هذا الاجتماع أو ورقة المعلومات الأسـاسـية التي أعدتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع، وليست توصيات من فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو من أعضاء المجلس.

- الإبقاء على جميع الإشارات الحالية إلى المرأة والسلام والأمن في فقرات الديباجة والمنطوق على السواء من القرار 2502 (2019)، بما في ذلك مراعاة مسألة الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات طوال فترة الولاية، وتعزيز قيام البعثة بتقديم التقارير إلى مجلس الأمن، فضلا عن الصيغة الحالية بشأن العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الإشارات إلى البيان المشترك الصادر عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة بشأن مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع لعام 2013، والإضافة الملحقة به لعام 2019 التي وقعت عليها الحكومة والأمم المتحدة.

- الطلب إلى البعثة أن تعزز جهودها من أجل تعزيز تهيئة بيئة قانونية وسياسية واجتماعية – اقتصادية تفضي إلى مشاركة المرأة مشاركة مجدية على قدم المساواة في جميع مجالات صنع القرار على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي وفي مبادرات صنع السلام. وينبغي للمجلس أن يوضح هذا الالتزام في المهام ذات الأولوية المتصلة بتحقيق الاستقرار، بما في ذلك في إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الإفلات من العقاب والاستراتيجية الجديدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تركز على إعادة الإدماج القائمة على أساس المجتمع المحلي.

- التأكيد على أهمية كفالة استرشاد جميع المساعدات الإنسانية بالتحليل الجنساني والبيانات المصنفة حسب العمر والجنس والإعاقة، وضمان دعم هذه المساعدات بالخبرة الجنسانية وارتكازها على المشاورات التي تجري مع المنظمات النسائية.

- الاعتراف بالدور القيادي للمرأة في التخفيف من آثار أزمة كوفيد-19 والأثر غير المتناسب الذي سيخلفه الوباء على النساء والفتيات، والدعوة إلى اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني في التصدي للجائحة وفي التعافي بعد انتهائها.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لأعضاء المجلس والرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي القيام بما يلي:

- حث الحكومة على أن تؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى تحقيق وقف عالمي لإطلاق النار في ظل جائحة كوفيد-19، مع وجوب أن يتضمن وقف استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب.

- حث الحكومة على التعجيل بإنشاء صندوق وطني للتعويضات يزيل الحواجز التي تحول دون تقديم التعويضات لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ويكفل الامتثال الكامل للتعويضات التي تأمر بها المحكمة.

- طلب معلومات وتحليلات عن التهديد الإرهابي المتنامي الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية وسط أفريقيا وتأثيره المحدد على النساء والفتيات.

- تشجيع البلدان المساهمة بأفراد شرطة وبقوات على زيادة تمثيل المرأة في العناصر النظامية للبعثة.

- كفالة استمرار إدراج تمويل لمستشاري الشؤون الجنسانية ومستشاري شؤون حماية المرأة في الميزانية العادية للبعثة.

- طلب معلومات وتحليلات مستكملة من الأمم المتحدة بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن.
- طلب معلومات مستكملة من الأمم المتحدة بشأن خططها الرامية إلى كفالة أن تكون المساواة بين الجنسين محورية في التخطيط للمرحلة الانتقالية للبعثة، ومتأصلة في تحليل النزاعات على نحو مراعٍ للمنظور الجنساني، وبشأن ما إذا كانت الأموال والخبرات اللازمة لإجراء هذه التحليلات وضمان متابعتها قد تم تحديدها أو حشدها.

وأعرب الرئيسان المشاركان، في ختام الاجتماع، عن شكرهما لمقدمي الإحاطات على مشاركتهم، والتزما بمتابعة ما أثير خلاله من مسائل هامة.